إشكالية المياه
بين القانون والسياسة

د. حاتم مهدي الدفاعي
جامعة تكريت/ كلية القانون

ملخص البحث

يقوم هذا البحث بمحاولة توضيح حقيقة اشكالية المياه بين الدول الثلاث (تركيا، سوريا و العراق)، وذلك بغية التعرف على طبيعة الموقف المرتبط بالجانب القانوني اولاً، ومن ثم الجانب السياسي ثانياً، وهو لب الصراع الذي تأسس في جملة امور وشكل العمود الفقري، ومدى خطورة الجانب السياسي وتأثيراته على الجانب القانوني الذي بات شبه معطلاً، كما ان المشاريع المائية التي ارتبطت بالجانب السياسي هي الاخرى شكلت خطورة على الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية. كما ان السيطرة على الموارد المائية خيمت بضلالها على مستوى العلاقات الدولية للدول المتشاطئة موضوعة البحث التي لم ترتقي هذه العلاقات الى مستوى طموح شعوبها ذات الارث الحضاري المشترك.

المقدمة:

لازال النفط يشكل عنصراً مؤثراً ومهماً في معادلات واحداث المنطقة خاصة والعالم عموماً، وقد غير الكثير من الاوضاع الدولية والاقليمية ، ولعل الصراع المستقبلي سيكون اكثر تأثيراً، كون المياه تحتل المرتبة الاولى بالاحتياجات البشرية، فهي سر الحياة وديمومة البقاء، وهذا ما جاء بقول القران الكريم(وجعلنا من الماء كل شيء حي)[١].

الجميع يدرك بان النفط هو المصدر الاول للطاقة، الا ان البحوث العلمية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية جراء المعاناة التي تعرضت لها الدول، عملت على ايجاد بدائل اخرى للطاقة يمكن ان تعوض او تخفف من استخدامات النفط، تحسباً لنضوبه مستقبلاً، لكن الصراع على المياه يختلف عن الصراع على النفط، حيث ان من الصعوبة ايجاد بدائل عن المياه، او الاستعاضة عنها بمادة اخرى، ومن المناطق الساخنة المرشحة للصراع هي منطقة(الشرق الاوسط) ومنها المنطقة العربية كونها تعاني من شحة في الموارد المائية كما ان اغلب مصادر مياهها تاتي من خارج حدودها، فضلاً عن إن معظم اجزائها تقع في

الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، فان الدول العربية ترتبط مع دول منابع الانهار بتداخلات تاريخية وبعلاقات سياسية غير مستقرة ، اضافة الى عدم وجود سياسة مائية واضحة لدى الحكومات العربية ترتبط بباقي المؤسسات الاقتصادية والمالية وكذلك السياسية.

لم تكن المسألة المائية ذات مدخلات اقتصادية فقط، فهي ازمة سياسية اتبعت من قبل بعض انظمة الدول التي ترمي الدخول الى ميدان سباق التسلح السياسي والاقتصادي، فوجدت ان الطريق الى هذا الميدان يمر عبر المسألة المائية، كونها مادة اساسية تدخل في تركيب أي مجتمع انساني، وله الامكانيات في احداث التاثيرات السياسية والاقتصادية على المنطقة عموماً والعربية خاصة، لذا فان ازمة (اشكالية) المياه في منطقة((الشرق الاوسط)) من اكثر الازمات اثارة للحوار في الجدل والاختلاف، رغم انها مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية، واخيراً فانها مسألة امنية استراتيجية مستقبلية ذات صلة كبيره مع ازمات قد تتفجر من دون سابق انذار مثل، الحدود، الاقليات، قوى المعارضه، جميعها قد تدفع الى الصراع المسلح.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في دراسة اشكالية المياه ما بين القانون الذي يهدف الى تنظيم وحل المنازعات(الخلافات) والسياسة التي ترمي الى تحقيق الاهداف من جراء السياسات المائية المتبعة لدولتي المنبع والمجرى على حساب دولة المصب.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث الاساسية في عدم مراعاة القوانين التي تحكم الانهار الدولية للاغراض غير الملاحية، والعمل بالسياسات المائية المرتبطة باستراتيجية دول المنبع والمجرى والمصب(الدول المتشاطئة) للنهر الدولي.

فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية مفادها:- ان التعاون الاقليمي يخلق قاعدة صلبة في العلاقات الدولية، ويوظف الامكانيات لخدمة شعوب المنطقة ويجنبهم ويلات الحرب، وللبرهنة عن هذه الفرضية يتطلب طرح التساؤلات الاتية:-

١ - لماذا حسمت تركيا المسألة المائية مع جيرانها من غير العرب، وتركت الامر معلقاً مع جيرانها العرب؟!

٢- لماذا لم تتسم العلاقات العربية(العراقية- السورية) بالوضوح؟!

وللأجابة عن هذين التساؤلين سنتبنى المنهجين العلميين الاتيين:-

أولاً:- المنهج التاريخي –القانوني لدراسة البعدين للمسألة المائية بين الدول المتشاطئة للنهر الدولي.

ثانياً:- المنهج السياسي- التحليلي لدراسة البعد الاستراتيجي لسياسة الدول(المنبع والمجرى والمصب)، الذي يركز ويؤسس على خلق مناخ سليم وصحي خدمة لشعوب الدول المعنية بالمسألة المائية.

لذا يقوم هذا البحث بمحاولة توضيح حقيقة اشكالية المياه بين الدول الثلاث (تركيا، سوريا و العراق)، وذلك بغية التعرف على طبيعة الموقف المرتبط بالجانب القانوني اولاً، ومن ثم الجانب السياسي ثانياً، وهو لب الصراع الذي تأسس في جملة امور وشكل العمود الفقري، ومدى خطورة الجانب السياسي وتأثيراته على الجانب القانوني الذي بات شبه معطلاً، كما ان المشاريع المائية التي ارتبطت بالجانب السياسي هي الاخرى شكلت خطورة على الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية. كما ان السيطرة على الموارد المائية خيمت بضلالها على مستوى العلاقات الدولية للدول المتشاطئة موضوعة البحث التي لم ترتقي هذه العلاقات الى مستوى طموح شعوبها ذات الارث الحضاري المشترك.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للنهر الدولي

تناول الفقه الدولي وصفاً((للنهر الدولي)) على الانهار التي تفصل او تخترق اقليم دولتين او اكثر[٢].

ان معاهدة باريس للسلام في ١٨١٤/٥/٣٠ التي سعت الى نشر السلام، حيث شملت كل الانهار الدولية التي اوضحت اهميتها في ان تصبح مصدراً للنزاع بين الدول، وذلك يعود الى استخدام الانهار الصالحة للملاحة في عمليات التجارة الدولية. وهنا تم التأكيد على صلاحية النهر للملاحة شرطاً اساسياً في وصفه نهراً دولياً، الا ان ذلك خلط بين الجانب الجغرافي للنهر ووظيفته كناقل للتجاره وغيرها، واستمرت هذه النظرة للنهر لحين انتهاء الحرب العالمية الاولى، وتحديداً لعقد معاهدة فرساي للسلام في ١٩١٩/٦/٢٨ التي مهدت الى عقد مؤتمر عصبة الامم في ١٩٢١/٤/٢١ بمدينة برشلونة وشارك فيه ممثلوا اربعين دولة(ليس من بينها الولايات المتحدة الامريكية)، إذ انتهى ذلك الى عقد اتفاقية خاصة بنظام مجاري المياه الصالحة للملاحه ذات الاهمية الدولية.[٣] وبهذا وسع نظام برشلونة نطاق مفهوم الانهار الدوليه ولم يجعلها مقتصرة على مجرى النهر، بل شمل كل النهر((روافده وفروعه ومياهه السطحية والجوفية والجارية في حوض مائي مشترك بين دولتين او اكثر)) وقد ترسخ هذا المفهوم في الحكم الصادر من المحكمة الدائمة للعدل الدولية بتاريخ ١٩٢٩/٩/١٠ على اثر الجدل القانوني الذي جاء فيه ((إن عبارة النهر الدولي تشمل جميع فروعه وروافده))[٤].

لذا فان الفقه الدولي أخذ بهذا المفهوم الواسع للانهار الدولية، حيث يحدد حوض النهر تحديداً يؤدي الى شمول، تلك الوحده الجغرافية الطبيعية التي تكون

مجرى مياهه، والتي لها اثرها في تحديد هذه المياه من حيث الكم والكيف، ومن حيث التحكم في جريان مياهها، وفي طبيعة نظامها، وذلك بصرف النظر عن احجام هذه المياه، وقربها او بعدها عن الحدود الدوليه المرسومه(٥).

مما تقدم نجد إن مفهوم النهر الدولي قد توسع، ومن ثم يتم توصيف الانهار الدوليه الى **ثلاثة أنواع من حيث الوظيفة وهي:-**

١- الجغرافية والتي قسمت الى انهار وطنية(National Rivers) وهي تلك الانهار التي تقع في اراضي دولة واحدة من المنبع الى المصب. ويطلق عليها انهار محلية ومن امثلتها أ نهر السين(Seine) و(اللوارLoire) و(الجارونGaronne) في فرنسا و(نهر التيبرTiber) في إيطاليا.

والانهار الدولية(International Rivers) وهي تلك الانهار التي تفصل او تجتاز اراضي دولتين او اكثر، ولا شك ان لكل دولة حقوقاً سيادية على قسم من النهر الداخل في أراضيها، على أن الخلاف قائم في احقية الدول في منع غيرها من الملاحة في القسم الداخل في ملكيتها، واحقية الدول كافة في الملاحة على طول النهر.(٦) هذا ما عمل به وقت السلم لأكثر انهار اوربا بموجب القانون الدولي الاتفاقي. ثم اصبحت تلك الانهار التي تمتد فيها الملاحة حتى مصبها في البحر او تلك الانهار التي تخترق اراضي اقاليم دول اخرى او تشكل حدوداً لأراضي دولة اخرى، ثم توسع المفهوم ليشمل كل حوض النهر الذي يمتد خارج حدود دولة واحدة، وبهذا يشكل مجرى النهر والروافد والفروع. فالنهر الدولي يتكون من مجموع(المياه التي تشكل جزءاً من وحدة المجرى التي تخترق اراضي اكثر من دولة)(٧).

٢- صلاحية الانهار وهي تلك الانهار التي تعد (صالحة للملاحة او غير صالحة للملاحة) إلا أنها تفصل بين أقاليم دولتين أو اكثر، وقد أكدت معاهدت فرساي عام ١٩١٩ على تلك الانهار الخاضعة لمبدأ حرية الملاحة لجميع الدول. ومنها انهار(الالب، مولدو، الدانوب، الفوستولا.....الخ)وكذلك المسلك المائي الصناعي الذي يصل بين نهري الراين والدانوب.

واما الانهار الغير صالحة للملاحة فقد اعدتها اتفاقية الانهار غير الملاحية لعامي ١٩٩٤- ١٩٩٧، انهاراً دولية للأغراض والاستخدامات الانسانية والحيوانية والري والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية(٨).

٣- من حيث جريان النهر في اكثر من دولة وهنا يمكن ان يقسم النهر الى الانهار الحدودية او(المتأخمة) وهي التي تفصل بين اقليم دولتين، وتكون نوعين ايضاً صالحة للملاحة وتشكل نقطة العمق هي الحدود(مجرى الملاحة) ومن امثلته نهر الرين، أما الغير صالحة للملاحة فيكون خط الوسط هو الذي يشكل حدوداً وتتقاسم الدولتين السياده عليه.

والانهار المتتابعة او المشتركة حيث تخترق اقليمين او اكثر، وهذا النوع من الانهار الذي يجتاز اراضي اكثر من دولة، وقد يكون غير صالحة للملاحة الدولية مثل(نهر الفرات)، وقد يكون صالح للملاحة الدولية مثل(نهر الدانوب) والنهر المتتابع يعتبر نهراً مشتركاً(متشاطئاً) لانه يجتاز دولاً متعددة[٩]

كما ان عليه توصيف الانهار تم توصيفها ايضاً من حيث إستخدام المياه قد مرت **بثلاث مراحل، هي:-**[١٠]

أ- **المرحلة الاولى/ ويطلق عليها الاستغلال الاحتكاري**

((The Monoprlistic Utilisation of Rivers))

وهذا النوع من الانهار هي ((الانهار تعد ملك خاصاً للدولة...والاقطاع الذي كان يتحكم بها)) وقد استمر الحال عليه الى نهاية القرن الثامن عشر.

ب- **المرحلة الثانية/ الاستغلال المقيد**

The Restricted Utilisation of Rivers

في مستهل القرن التاسع عشر بدأت الدول تستشعر الحاجة الى التفرقة بين الانهار التي تقع بأكملها في اقليم دولة واحدة (الانهار الوطنية) والاخرى التي تمر بأقليم اكثر من دولة(الانهار الدولية) والى ضرورة ضمان حرية الملاحة فيها. وتعد معاهدة باريس المبرمة في ١٨١٤/٥/٣٠ مدخلاً عملياً وفعالاً بمبدأ تأكيد حرية الملاحة وضمانها في هكذا انهار، كما انها ترمي الى تحقيق نشر السلام الا ان ذلك ادى الى زيادة فرص النزاع ايضاً بين الدول.

ج- **المرحلة الثالثة/ الاستغلال المطلق**

((The Free Utilisation of Rivers))

ان التطور التكنولوجي وزيادة السكان ادى الى تطور استغلال مياه الانهار الدوليه، بحيث تجاوزت فكرة الاحتكار للمياه الدولية، مما ادى الى استحداث انواع جديدة من الاستغلال للمياه(الملاحية وغير الملاحية) في اطار الاستغلال التقليدي والجديد.

وهكذا، نرى ان اتفاقية عام ١٨٠٤ ومعاهدة باريس لعام١٨١٤ ومؤتمر فينا عام ١٨١٥ وما اعقبها من تعديلات واتفاقيات، وضعت اشكالية الفلسفة التي كانت تتحكم باستخدام الانهار التي تمر بأكثر من دولة(الانهار الدولية) في موقف حرج، وعليه يتضح لنا ان الاسس والقواعد التي يجب ان تحكم الانهار الدولية في ظل(حرية الملاحة او للشؤون غير الملاحية) هي الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي تؤدي الى ارساء العديد من القواعد وتحويل العرف الى مباديء دولية يدفع المشرعون للتوصل الى قانون دولي ينظم مياه الانهار الدولية.

المبحث الثاني : البعد القانوني...الأهمية والدور في حسم النزاعات

وجد الصراع ان وجد البشر على وجه الارض، ومنذ ذلك الوقت عرف الانسان الصراع، بسبب تعارض وتضارب المصالح، لذا استمر الانسان يفكر في ايجاد الطرق الكفيلة والناجمة لاجتناب الصراعات لما لها من آثار خطيرة وما تسببه من كوارث ونكبات وويلات للأطراف المتصارعة.عليه شكلت ضرورة القانون حالة مطلوبة في تنظيم شؤون حياة المجتمعات والعمل على حفظ الحقوق وردع التجاوزات، احدى الوسائل التي يحتاجها المجتمع والتي من شأنها منع أو تخفيف حدة هذا الصراع أو ايقافه عن مرحلة معينة أو الحد من درجة تأثيره. أما اذا كانت المجتمعات ذات مشتركات تاريخية وتربطها مسارات دينية واحدة فأنها لابد ان تمتثل الى معتقدها الديني الواحد، فما جاء به القران الكريم والسنة النبوية الشريفة والأعراف والفقه الدولي ومباديء حسن الجوار جميعاً تؤكد على تجاوز خيارات النزاع المسلح والاحتكام الى العقل وخيارات الحوار والدبلوماسية لمصلحة شعوب المنطقة وخصوصاً المعنية بالمسألة موضوعة البحث.

ففي القران الكريم جاء قوله تعالى:-

{وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاء قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ }القمر٢٨[١١]

اما قول الرسول الكريم محمد(صلى الله عليه واله وسلم).

((الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار))[١٢]

واخيراً ما جاءت به الاتفاقيات الدولية والمعاهدات والبروتوكولات، كانت ركناً اساسياً ووسيلة من الوسائل المهمة التي لجأت اليها الشعوب المتحضرة لتفادي حصول النزاعات.وتحقيق درجة من التنسيق والتعاون في ادارة وتنمية الموارد المائية، بما يعود بالنفع لجميع الدول المتشاطئة للنهر الدولي، وهناك دول قد اتبعت الجانب القانوني والعرف الدولي ومباديء حسن الجوار، وعملت على التعاون ونبذ خيارات الصراع التي لم تكن مخرجاتها إلا ثبوراً [١٣] **ومنها:-**

١- لجنة اسفل حوض نهر(ميكونك) المنبثقة عن الاتفاقية الموقعة بين حكومات (كمبوديا، لاوس، تايلند، فيتنام) عام ١٩٥١ لتسهيل ادارة، وتنمية الموارد المائية في اسفل هذا الحوض من تخطيط وتنسيق واشراف ومتابعة، اذ ان هناك لجان تختص بالقيام بمهام معينة او مشاريع مشتركة كمشروع(تام نكوم) بين لاوس وتايلند،الذي انشأ بموجب إتفاق عقد بين دولتين وبمساعدة البنك المركزي للتشييد والتنمية.[١٤] وهذا يعد الأنموذج الاول.

٢- اما الأنموذج الثاني، فهي اللجنة المشتركة بين (البرازيل وبركواي) لتوليد الطاقة الكهربائية، واللجنة الفنية المشتركة بين(البركواي والارجنتين) لتنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية بينهما ايضاً.وهناك لجان اخرى هي لجنة(نهر النيجر) ولجنة(نهر الدانوب) ولجنة(نهر الراين)[١٥].

٣- لجنة (نهر الهندوس) التي انبثقت عن الاتفاقية التي عقدت بين الهند وباكستان عام١٩٦٩ حول مياه نهر الهندوس(١٦).

٤- اللجنة المشتركة بين(الولايات المتحدة الامريكية وكندا) التي تتعلق بالبحيرات والانهار الدولية المتنازع عليها بين الدولتين، الا انه عام ١٩٠٥ شكلت لجنة دولية مشتركة اسندت اليها مهام القيام بالدراسات ووضع المعالجات،وفي ضوء ذلك أقرت الاتفاقية عام١٩٠٩، حددت بموجبها المباديء والاسس العامة التي تمثل القاعدة الاساسية لحل النزاعات او الخلافات التي تظهر بين الدولتين بخصوص استخدام المياه المشتركة فيما بعد(١٧).

٥- اللجنة المشتركة بين(مصر والسودان)، إذ حدث نزاع بينهما عام١٩٢٩، وعلى اثر ذلك تم عقد اتفاقية حددت بموجبها حصة كل منهما من المياه، وقد تم العمل بها نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، وعلى اثر التطور التكنولوجي لكلا البلدين، تم اعادة تقسيم المياه عام ١٩٥٩ ومن ثم تم تشكيل لجنة مشتركة عام١٩٦٠ لمتابعة الامر.الا ان التعاون على مستوى مياه نهر النيل كان وما يزال محدوداً، وهذا يعود الى ان الدولتين (مصر والسودان) هما الاكثر استخداماً للمياه وانهما يتأثران الى حد بعيد بتباين مستويات تدفق مياه النهر خلال العام اكثر من غيرهما من دول حوض النيل.كما ان العلاقات بينهما دفعتهما الى تجاوز الكثير من الخلافات كونهما دولتان شقيقتان، وأن التعاون بين دول النهر لازال في بداياته وبحاجة الى مزيد من التعمق والشمول للخروج من إطار الاتفاقيات الثنائية التي لا تلبي مطالب الاطراف المستفيده وحقوقهما جميعا إلى إتفاقيات دولية عامة.

مع العرض بانه هناك مجموعة دول تقع على نهر النيل (دول متشاطئة) وهي بالاضافة الى مصر والسودان كل من(بوروندي، كينيا، اثيوبيا، رواندا، يوغندا، تنزانيا، زائر، ارتيريا)(١٨).

٦- اما الإنموذج السادس وهي اللجنة المشتركة بين دول نهري دجلة والفرات (تركيا وسوريا والعراق) التي تشكل محور البحث، إذ لم تكن هناك مشكلة بينها قبل الحرب العالمية الاولى عام١٩١٤، كونهم دولة واحدة في ظل الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت. الا ان تقسيم الامبراطورية العثمانية ما بين الانتداب الفرنسي على سوريا والانتداب البريطاني الذي خضع له العراق(الاحتلال)، قد حول هذين النهرين من انهار وطنية الى انهار دولية. ادى ذلك الى عقد اتفاقية باريس عام١٩٢٠ بينهما التي ادت الى تشكيل لجنة دولية مشتركة تعمل على اجراء دراسات ومسوحات ميدانية لمشاريع الري التي تقوم بها حكومتي الانتداب الوارد ذكرهما انفاً على مياه نهر الفرات والذي من شأنه أن يؤثر في مياه هذا النهر من نقطة دخوله الى الاراضي العراقية، وقدشكلت هذه اللجنة الانطلاقة

الاولى باتجاه تثبيت حقوق الاطراف الثلاثة المستفيدة من مياه النهرين وروافدهما.[١٩] هذا ما اكد عليه في معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بين العراق وتركيا عام١٩٤٦، ومن بين ما نصت عليه المعاهدة((توافق حكومة تركيا على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة باعمال الوقاية قد تقرر انشاؤها على احد النهرين او روافدهما وذلك لغرض جعل الاعمال تخدم على قدر الأمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا))[٢٠].

واليوم العالم يعمل بموجب لجان رئيسية وفرعية(ثنائية وجماعية) تتولى مسؤولية جميع القضايا العامة ذات الصلة بالموارد المائية الدولية. اذ تقوم بتقديم التوصيات الخاصة بالسياسات المائية وصياغة التعليمات والقواعد المائية في ضوء الاتفاقيات المعقودة دولياً او ثنائياً، والعمل على تنسيق الفعاليات التي تقوم بها الجهات او المؤسسات الوطنية في كل دولة متشاطئة(مشتركة) في النهر الدولي على اراضيها كل على انفراد.

وهناك لجان لديها صلاحيات اصدار احكام قضائية ملزمة لحل النزاعات او الخلافات بين اطراف الانهار الدولية(الدول المتشاطئة)، ومنها اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين، اذ ان مجلسها الدائم يتولى صلاحية النظر في النزاعات التي قد تحصل بين الدول المتشاطئة لهذا النهر في مجال الملاحه واتخاذ القرارات اللازمة لحسمها[٢١].

ان التجارب التي مرت بها شعوب العالم ودوله سواء(المتقدمة منها ام النامية) في مجال تشكيل اللجان المشتركة بادارة الموارد المائية وتنميتها، بما يساعدها على الاستخدام الافضل لثرواتها المائية المشتركة ويجنبها كثيراً من المشاكل والازمات وما يتمخض عنها من نتائج واثار سلبيه، لا يمكن الاحاطه بها جميعاً في هذا البحث، الا انها تعد حالة صحية جيده نحو بناء العلاقات الدولية، وتحقيق التنمية المستدامة لشعوب الدول المتشاطئة للنهر الدولي.

الا ان العديد من المعوقات التي تمارسها الدول المتشاطئة للنهر الدولي تعتبر تعطيلاً حقيقياً للقوانين والاتفاقيات الدولية، فأن عدم وجود معايير موحدة وثابتة وتفصيلية لتفسير قواعد القانون الدولي غير التفسير المصلحي (الكيفي) لها، اضافة الى غياب المرجعية القانونية الدولية للتفسير بطريقة مثالية لمواد القانون الدولي، حيث لا تزال هناك بعض الدول المتشاطئة للنهر الدولي، ومنها تركيا تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين (عابرة للحدود)، ورغم ان تقرير لجنة القانون الدولي الذي صدر في عام ١٩٩٣(ILC) والمتابعة للأمم المتحدة اكد على انه لا يوجد اختلاف جوهري بين مفهوم الانهر الدولية والانهار العابرة للحدود، ولهذا فليس لتركيا في ادعاء ان أي من النهرين عابرين للحدود، كما ليس لها

الحق في اقامة أي منشأة هيدروليكية دون التشاور مع الاطراف المتشاطئة معها بالانهار الدولية وهما سوريا والعراق(٢٢).

المبحث الثالث : البعد السياسي للسياسات المائية والبيئة الخارجية

تعد المياه في منطقة(الشرق الاوسط) هذه المنطقة الجاذبة للبيئة الخارجية بشكل كبير وذلك لأهميتها ((الجيوبوليتيكية))، قضية شائكة من حيث بواطن المسألة، الا انها من حيث الشكل نرى بأنها تشكل قوة دافعة باتجاه بناء العلاقات الدولية، وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، وعليه فأن وجود الرغبة بالتعاون ولو بدرجات متفاوته، وعقلانية السياسات المائية لدول المنبع والمجرى والمصب للنهر الدولي والابتعاد عن املاءات البيئة الخارجية لسياسة الدولة بشكل عام، تعد الارضية الصلدة التي تقوم عليها دعائم عمل اللجان المشتركة المنبثقة من قرارات الدول المتشاطئة للنهر الدولي.

فاللقاءات السياسية الدورية او الطارئة التي تجمع سياسيي دول النهر المشترك او من يمثلهم، قد لا تأتي بالنتائج المبكرة، الا انها تعد على مستوى ادراك كل طرف لحقوق ومصالح الطرف الاخر، وغياب لنزعة الصراع حتى ولو كانت اعلامياً، وهذا يعني بأن استمرار اللقاءات وتفعيل دور اللجان المشتركة حالة صحية لعموم دول النهر الدولي.

فان حالة التعاون تؤدي الى التفكير بمشاريع مشتركة عامة او خاصة او مختلطة لدول النهر والتي تكون محصلتها ايجاباً لعموم المنطقة في الزراعة والري وتربية الحيوانات وتوليد الطاقة الى اخره.

هذا مما يؤدي الى انبثاق لجان محلية ترتبط باللجنة المشتركة العليا لدول النهر يمكن ان تكون هذه اللجان المحلية حلقة الوصل بين دول النهر واللجنة العليا للعمل على تنفيذ وادارة المشاريع المشتركة ذات الريع المشترك لعموم شعوب دول النهر، كما ان حالة التعاون تؤدي الى احداث مراكز بحثية متخصصة تعمل على ايجاد فرص جديدة من المشاريع وتقديم الاستثناءات والبرامج الادارية والفنية والقانونية في مجال التنمية ومصادرها المائية ودعم خطط التطوير الاقتصادي والاجتماعي(٢٣).

البيئة الخارجية:-

الا ان نمط التحالفات الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ومثلته(تركيا واسرائيل) كلاعبين اساسيين في منطقة ((الشرق الاوسط)) ابان الايام الاخيره من الحرب البارده قد ركزت على المسألة المائية بهذا عملت الولايات المتحدة الامريكية على تدعيم المركز الصناعي والعسكري، اضافة الى الثروة المائية في كل من(تركيا واسرائيل).

وهذا يهدف الى السيطرة الدائمة والمحافظة على الامن في منطقة الخليج العربي، وضمان بقاء وتأمين موقع الولايات المتحدة في المنطقة وخاصة بعد احتلال العراق[٢٤].

فتركيا بفضل قوتها العسكرية والاستراتيجية وورقة المياه تعمل على الاستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية(الدولة التي لها الخبرة والمعرفة في مدى اهمية المسألة المائية، التي تشكل ضرورة ملحة لأسرائيل) وتأكيداً لهذا طرح الباحث الامريكي (Schweizer-Peter) في مجلس السياسات الخارجية الامريكية، مسألة غلق المجاري المائية التركية المؤدية للعراق، ابان حرب الخليج الثانية.[٢٥]اما بخصوص الضرورة الملحة لأسرائيل هذا ما اكده قول شمعون بيرز عن مشروع الشرق اوسطية في ((ان بترول دول الخليج زائداً اليد العامله المصرية زائداً مياه تركيا زائداً الادمغة الاسرائيلية هي الحل لمشكلة المياه اقليمياً.[٢٦] وخاصة ان تركيا ترى ان الجميع في المنطقة يطمحون الى التحالفات مع الولايات المتحدة الامريكية او مع اسرائيل، فلماذا لا تكون هي على رأس هؤلاء كي تكون الدولة الاكبر قوة ونفوذاً. فهي الدولة التي تجمع ما بين القوة العسكرية ووفرة المياه التي دفعتها الى انشاء السدود واقامة المشاريع دون النظر الى الاضرار التي تلحق بدول المجرى للنهر ممن تتشارك معها بالمياه وهي (سوريا والعراق)، وهذه السياسة تذكرنا في الدور الامريكي في استخدام ورقة مياه نهر النيل ابان انشاء جمهورية مصر العربية للسد العالي من خلال تمويل الولايات المتحدة الامريكية لعدة مشاريع في اثيوبيا[٢٧].

ان الاستراتيجية الامريكية بخصوص المسألة المائية والتي تنص على ان التعاون في قضية المياه هو الحل الوحيد لمشكلة ((الشرق الاوسط))، فالتعاون حسب هذه الرؤية يترجم عن طريق اقامة مشاريع اقليمية تتطلب ادخال جميع احواض المياه لمنطقة ((الشرق الاوسط)) هي((النيل، الفرات، الاردن)) داخل نظام واحد، حيث يمكن استثمارها من قبل جميع دول المنطقة، ومن ناحية اخرى تهدف الى خصخصة وبيع المياه كسلعة[٢٨]، حيث تهدف هذه الرؤية الامريكية الى المنطق التجاري وإزالة الحدود بين الدول المعنية وخلق منطقة حرة تطغي عليها ما يسمى بالسوق (الشرق اوسطية) لتشجيع حرية التجارة وتكنولوجيا المياه، وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الامريكية المختصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية، هذا الاتجاه الاقتصادي في نظرته الاولى... يعد اكثر منه على الاتجاه السياسي ولكن ادخال المؤسسات الاقتصادية سيكون لها دور فعال في يد رجال الاعمال والقطاع الخاص الذي بدورهم يكون التاثير على عمليات منع القرار السياسي ، الذي يهدف الى مسح الهوية العربية عن طريق شركاء اخرين مع اسرائيل وتركيا، واضعاف المؤسسات الوطنية، وبالتالي ستدعم دعوات حق

بيع المياه كسلعة من قبل دول المنبع، وإذكاءً لنيران الخلاف مستقبلاً بين الدول المشتركة في خزانات(احواض) المياه الجوفية التي ليس لها حدوداً مرئية، وان سحب المياه من جهة يؤدي الى نقص المسحوب من الجهة الاخرى وهذا مما يؤدي الى خلاف ومن ثم الى صراع بين الدول[٢٩].

ان منطقة ((الشرق الاوسط)) ذات الاهمية((الجيوبوليتيكية)) كما اسلفنا والجاذبه للبيئة الخارجية عملت مبكراً على ترويج المسألة المائية وحتمية الحروب اذا استحال الاتفاق بين شعوب المنطقة ومن ضمنها((اسرائيل)) وهذا هو الهدف المحوري إذ بدأت عملية كتابة((البحوث والدراسات))وبث وسائل الاعلام وكذلك التحركات السياسية لدول(المنبع والمجرى)، بعرض اشكال مختلفة للمسألة المائية بين الجذب والنفور بين الصراع والتعاون بهدف التطبيع والقبول بواقع الحال(سلباً أو ايجاباً) وعلى جميع القنوات يتطلب ان تمر عبر قناة((السلام)) في المنطقة والتي لا يمكن ان تكون الا من خلال طاولة المفاوضات تكون احدى فقراتها الرئيسة هي ازمة لمياه في المنطقة. فان الاستراتيجية الامريكية عند رسم سياستها في منطقة ((الشرق الاوسط)) عموماً والمنطقة العربية خاصة حرصت على ان تكون ((اسرائيل)) المرتكز لجميع الحوارات.

السياسات المائية:-

حتى قيام الحرب العالمية الاولى(١٩١٤- ١٩١٨) لم تكن هناك مشكلة سياسية او قانونية بشأن استخدام مياه نهري دجلة والفرات ، وذلك بسبب وقوع النهرين من(المنبع حتى المصب) تحت سيادة دولة واحدة الا وهي الدولة العثمانية، الا انه وبعد انهيار الدولة العثمانية عام١٩٢٣ وانفصال كل من سوريا والعراق عن السيادة العثمانية، اختصت الدولة التركية بالمنبع والمجرى الاعلى لنهري دجلة والفرات، واختصت دولة سوريا بالمجرى الوسط لنهر الفرات، واخيراً اختصت دولة العراق بمجرى ومصب نهري دجلة والفرات[٣٠].

تم وضع دولة سوريا تحت الانتداب الفرنسي ودولة العراق تحت الانتداب البريطاني ، وقد عقدت بعض الاتفاقيات والمعاهدات بين كل من تركيا ودولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا بالنيابه عن سوريا والعراق بهدف حماية النهرين (دجلة والفرات) من أي تصرف تقوم به دولة المنبع (تركيا) مستقبلا قد يلحق ضررا بدولتي المجرى والمصب (سوريا والعراق).

الا ان قسمة المياه في هذين النهرين الدوليين شكلت سوء تفاهم او عدم تقدير موقف يحمي مصالح الدول المتشاطئة للنهر الدولي الا وهو نهر الفرات بين (تركيا وسوريا والعراق) ، وهذا يعود الى ازمة العلاقات الدولية بين الدول الثلاث بسبب المسالة الكردية اولا و والصراع بشان اقليم الاسكندرونة الذي ضمته تركيا عام ١٩٣٩ اليها بالاتفاق مع فرنسا (المحتلة لسوريا) والمرتبط

باشكالية نهر العاص ثانيا ، وتطور العلاقات التركية- الاسرائيلية على حساب المسأله القومية للعرب(فلسطين المحتلة) ثالثا ، وعدم استقرار العلاقات السورية –العراقية الذي اصبح هذا الخلاف يجير لصالح الدولة التركية رابعا.

مما تقدم شكلت مسالة المياه قوة استراتيجية لدولة تركيا بالتعاون مع الكيان الصهيوني في المنطقة حيث معروف للجميع بان تركيا تتمتع بوفرة من المياه ، ولديها الفائض الا انها استخدمت السدود لحجز الفائض منه توظيفا لهذه القوة الستراتيجية ضد جيرانها من العرب فقط ، حيث من غير العرب حسمت ذلك معهم عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات وليس لديها اية اشكالية بهذا الخصوص

لقد سعت الدولة التركية مبكراً الى تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول المنطقة (لان الغرب له موقف معروف ولكن رغم سعيها وبكل ثقلها بقى يصفها بانها دولة (شرقية – اسلامية) ولهذا شرعت ببناء السدود على نهر الفرات ولديها واحد وعشرين سداً، اكبرها سد اتاتورك ويعد من اكبر السدود في العالم، لتحكم بذلك سيطرتها على مياه نهر الفرات، الذي يعد شريان حياة الشعب العربي في كل من سوريا والعراق.

وهذا مما يجعل ان الدوافع التركية في سياستها المائية هي تتعدى مسألة حاجتها الى توليد الطاقة الكهربائية او جعل شرق البلاد سلة الغذاء العالمي، بل ادراكها بان المسألة المائية تعد سلاح فتاك قد يفوق اسلحة الدمار الشامل، واقلها ضجيجاً في المحافل الدولية، والذي يمكنها من تحقيق اهداف الهيمنة الاقليمية وتجاوز خلافاتها الداخلية.

الخاتمة

طرحت المياه نفسها كوحدة من الموضوعات الاساسية التي تحمل امال التعاون المستقبلي بين المنطقة(حوضي دجلة والفرات) او كسبب محتمل للنزاع، الا ان المشتركات بينهما هي اقرب الى التعاون منه الى النزاع.

لكن تدخلات البيئة الخارجية قد تؤثر على عوامل التعاون وتدفع بها الى منزلقات قد تؤدي الى صراع سياسي يقود المنطقة الى نزاع مسلح لا يحمد عقباه.

لقد اصبح خطر المسألة المائية يمس بحياة المجتمعات التي تعاني من شحة المياه للاغراض الانسانية، وموقف دولة المنبع(تركيا) لا زال يراوح في مكانه، وحكومات دولتي المجرى والمصب(سوريا والعراق) في صراع سياسي تارة وتجاذب مصطنع تارة اخرى. فإن المفاوضات بين الاطراف الثلاث حتماً ستكون مخرجاتها سلبية، وسيكون المتضرر الاكبر هي دولة المصب(العراق)

لأسباب عديدة(جغرافية وسياسية). لذا يتطلب العمل وبجدية من قبل الحكومات المتعاقبة على السلطة ووفق آلية تتمثل في :-

١- على الدوائر المختصة من(الزراعة، الري، الطاقة، الخارجية) والجهات الساندة لها من ((الجيولوجين، الاقتصاديين، الانواء الجوية القانونيين، السياسيين، الفلاسفة)) الشروع على تشكيل فريق عمل دائم لدراسة كمية المياه المستقرة في البلاد والوارده اليه وفق المباحثات والاتفاقيات واعطاء افضل السبل للاستخدامات الحياتية بشتى فروعها.

٢- افتقار وسائل الاعلام المحلية الى حملة الاعلام والارشاد الزراعي، مما جعل الريف يواجه مشكلة المياه بامكانيات فردية قد تمكن الفلاح من الاستمرار في حياة الريف او مغادرتها الى المدينة بحثاً عن لقمة العيش، وهذا مما ولد نتائج سلبية على عموم المجتمع، من حيث(زيادة التصحر، زيادة البطالة، زيادة معدل الجريمة، زيادة معدل نسبة الامية، الاختناقات المرورية، ارتفاع معدل الايجارات(للسكن والمحلات)، ازمة السكن...الخ).

٣- على الحكومات المتعاقبة ان تعطي مساحة اكبر من مسؤولياتها الى هذه المسألة عن طريق:-

أ- المباحثات المستمرة مع الدول المتشاطئة معها وبدون كلل، والاستمرار في طرح الموضوع في المحافل الدولية مع كل وفد رسمي تكون في جدول اعماله فقرة- المسألة المائية- هذا من جانب ومن جانب اخر العمل على استقطاب الشركات العالمية المتخصصة في مجال المشاريع المائية (سدود واستخدامات) للمعالجة الراهنة ولضمان المستقبل .

ب- دعم القطاع الزراعي عن طريق:-

أولاً:- تزويد الفلاح بكل مستلزمات الزراعة والدعم المالي.

ثانياً:- دعم الجهات الرسمية العاملة في هذا القطاع امتيازات مضافة عن اقرانهم في الدوائر الاخرى كي تكون جاذبة ومشجعة.

ثالثاً:- الاهتمام والدعم للمؤسسات العلمية والاكاديمية ذات العلاقة (اعداديات،معاهد، كليات) من حيث الخدمات والمحفزات.

رابعاً:- تشريع قانون يحي استمرار ديمومة الريف العصري.

تأسيساً لما تقدم ان العلاقات الدولية والاقليمية مع دول الجوار بشكل عام والدول المتشاطئة لمجرى نهر الفرات على وجه الخصوص، تشكل القاعدة التي منها يتم الشروع في معالجة المشكلة المائية القائمة بين دول المنبع والمجرى والمصب(تركيا، سوريا، العراق)، لا بل يتم تجاوز اغلب الخلافات والتخلص من الموروث السلبي للاطراف الثلاثة، باستخدام حسن النية كمبدأ اساسي في الحوار

واعتماد قواعد القانون الدولي المختص ومبدأ ((الحقوق المكتسبة)) ومبدأ ((عدم الاضرار بالغير))

وسياسة حسن الجوار والتعاون الاقليمي ومباديء ((السيادة)) والاقناع بقبول التسوية العقلانية والمنصفة اسوة بما عملت عليها الادارة التركية مع دول جوارها غير العربية.

الهـــوامش والمصـــادر

١- القران الكريم،((سورة الانبياء- الاية ٣٠

٢- حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، القاهرة، ١٩٧٢،ص.٤٩٩

3-GEROGES kaeckenbeeck:international River, London, .1920,P17

٤- سموحي فوق العادة، القانون الدولي، دمشق، ١٩٦٠، ص.٣٧٣

٥- ممدوح توفيق القاضي، استغلال الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الاردن، القاهرة، ١٩٦٧، ص.٢٥

٦- علي ماهر، القانون الدولي، القاهرة ١٩٢٤، ص٢٧٨-.٢٧٩

7-Sergen Drager : Die wassernahme aus internationalen Binuenge Wassern, Bonn, 1970,21.

٨- صالح يوسف عجينة، محاضرات في القانون الدولي، بغداد، ١٩٥٢،ص.٢٢١

٩- المصدر نفسه، ص.٢٢٢

١٠- عز الدين علي الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٨- .٢٩

١١- القران الكريم((سورة القمر- الاية٢٨))

١٢- سنن ابي داود، ج٣، ص.٧٨

13-Lewis A.coser, ;The functions of social conflict(New Yourk, The Lewis free press, 1958)p.3.

14- United Nation, 'Management of International Water Resourees:Institutional and legal Aspects, Water Series No. 1(New Yourk United National , 1975)pp. 15-16.

١٥- المصدر نفسه، ص١٥-.١٦

16- Robert D.Hayton, progress in cooperation arrangement, Natural Resources(Water Series NO.10,Dakar- sengal, 1981)p.65.

١٧- المصدر نفسه، ص.٦٦

18- United Nation Development of Techical Cooperation : Development Management strategy for the implementation of mardel plan for the 1990, United Nation , New York, 1991, p.33.

١٩- علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط٢، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٩، ص٣٤.
٢٠- توماس ناف، " المياه في الشرق الاوسط... صراع ام تعاون" الولايات المتحدة الامريكية، فلاديفيا، ترجمة، أ. د. ضاري رشيد ياسين، لبنان، بيروت، نيسان، ٢٠٠٨، ص.٦٣.
٢١- ارزوقي عباس عبد، منظمات الانهار الدولية اهميتها ودورها في حسم النزاعات، جامعة بابل، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد العدد(١) لسنة ٢٠٠١ ، ص.١٤٧
٢٢- داليا اسماعيل محمد، "المياه والعلاقات الدولية" دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مطبعة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٩٤-٩٥.
23- Le rapport preliminaiare de Juillet , 1985 A-CN- 4- 393 , P.qet p.19.
24- Mahmud Ali Aykan, Turkish perspective on Turkish – u. s. relations concerming persiam Gulf security in the post – cold war ere, 1989- 1995. the middle East Journal volume 50, NO.3,Summer ,996.
25- Abdel – fadil, Mahmud, les progets economigues pour le moyen orient , Revue d, Etudes palestiennes, NO. 50, 1994. p.35.
26- Schweizer Peter, BY Water: close the taps' in international Herald Tribune et New York Times, 12- 11-1990.
٢٧- مريم السماني، النضرة الامريكية الاستراتيجية المياه في الشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد/ ١٣٣، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٤.
28- lors du sommet des ministeres de L, agriculture et L,ean de etats arabes, tenu au caire du 29au 30- 4-1997. dernie Sout dec lare quils ref- benques pour I, achat et la vent de L,ean – II, considerent que ce project Hayat 3- 7-1997.
29- www. Ahram . org .egl/archine/Index.asp?CURFN= OPEN3. H tmand DID= 6294المصدر : موقع مؤسسة الاهرام.
٣٠- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي- احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص١١٩.

Problematic water between lawand politics

Abstract

The reserch try to show the real water ausbiguity between the three countries (turkey,Syria and iraq)and that to behave on the situation nature which related first by the legal side and second by the political side,and how the political side is dangerous and his effects on the leigal side whice become seem unworked by so as the water projectswhich related to political side and the other become dangerous on the leigal side and economic and social.so as the controlling on the water resources swrrounded to the level of ration's relation to the partener's nations the subject of reserch which didn't growup (the relationship)to ambiguity level of her nations which has the nationalization heritage partener.